الأهرام

٢٩ يونيو ٢٠٠١

□ رئيس مجلس الشعب :

النظام الانتخابى الأمثل الذى يواجه رأس المال والعنف والقبلية

ليس سهلا التوصل إليه.. لكنه ليس مستحيلا.. وهذه هى إيجابيات وسلبيات تنقل الدول بين ٣ أنظمة

أوضح الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب، مدى أهمية التوجه الذى طالب به الرئيس مبارك لإيجاد نظام انتخابى أمثل، ينهى «التأثيرات السلبية» فى الانتخابات العامة لراس المال وأعمال العنف وتحكم القبليات.

وعرض رئيس البرلمان المصرى فى هذا السياق لتجارب دول كثيرة بالعالم فى محاولة تحقيق «الهدف الحيوى».. وما أسفرت عنه تجاربها من ايجابيات وسلبيات خلال التنقل بين ٣ أنظمة انتخابية :

- بالفردى وبالقائمة وبالمختلط.

■ د. فتحى سرور

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وقد أوجز د. سرور حديثه فى نقاط محددة قائلا :

○ تسمح الانتخابات التشريعية للمواطنين بان ينتخبوا ممثليهم فى البرلمان وبمقتضى النظام الانتخابى يعتبر الصوت تعبيرا عن حق اساسى من حقوق الانسان فى ان يشارك كل مواطن فى ادارة شئون بلاده، لهذا كان النظام الانتخابى هو الاداة التى تربط بين افراد الشعب وبين التعبير عن ارادتهم فى اختيار نوابهم..

○ واختيار النظام الانتخابى الامثل يتاثر باعتبارات سياسية مختلفة ويوازن بين مختلف مصالح المواطنين لضمان اسهامهم الصحيح والعادل فى شئون بلادهم.

عاملان مهمان

○ ولايوجد فى العالم نموذج واحد لنظام انتخابى امثل، بل يصعب تقسيم جميع النظم الانتخابية الى مجموعات متناسقة فى قواعدها ورغم ذلك فان الشائع فى التطبيق العملى وجود ثلاثة نظم انتخابية اولها : نظام الانتخابات الفردى وثانيها: نظام الانتخاب بالقائمة النسبية وثالثها: نظام الانتخاب المختلط الذى يجمع بين النظامين السابقين . واختيار نظام هذه الانظمة يتوقف على عاملين مهمين لايجوز اغفال احدهما .

العامل الأول : أن الانتخابات يجب ان تسمح باختيار مجلس نيابى متوازن يتمكن من ادارة مهامه فى التشريع والرقابة ووفقا لهذا العامل يكون نظام الانتخاب الفردى هو الأمثل لأنه يؤدى الى تحديد القوة السياسية القادرة على تمكين الدولة من تحقيق أهدافها وفقا للدستور.

أما العامل الثانى : فيتمثل فى وجوب تمثيل جميع القوى السياسية فى المجتمع، وليس فقط القوة السياسية الاكثر قدرة على تحقيق اهداف الدولة، ووفقا لهذا العامل يكون نظام الانتخاب بالقائمة النسبية هو الافضل على أساس انه يتيح لمختلف الاحزاب وخاصة الصغيرة منها فرصة التمثيل فى البرلمان بخلاف الحال فى الانتخاب الفردى فانه يؤدى فى اغلب الأحوال الى تمكين الحزب الذى يملك القوة السياسية والاكثر قدرة على الوصول الى مقاعد البرلمان .

ووفقا للعامل الثانى يكون اختيار المرشحين بين الاحزاب لابين الافراد انفسهم. فالاحزاب تنوب عنهم فى الترشيح .

مشكلة المستقلين

○ ومع ذلك تنشأ مشكلة بالنسبة للمستقلين الذين لاينتمون الى حزب معين، ففى هذه الحالة يصعب تمثيلهم وفقا لنظام القائمة.

وقد كان ذلك دافعا للمحكمة الدستورية العليا فى مصر لكى تقضى فى حكم لها بعدم دستورية نصوص فى قانون الحقوق السياسية وقانون مجلس الشعب لانها لم تكفل المساواة بين المنتمين الى الاحزاب وبين المستقلين.

○ ويعتبر النظام الانتخابى الفردى هو اقدم النظم الانتخابية واكثرها تطبيقا فى بلاد العالم نظرا لاجراءاتها المبسطة . الا انه لايسمح بتقوية الاحزاب، ومن هنا كان نشوء هذا النظام فى العالم قبل نشأة الاحزاب السياسية .

○ وفى الوقت الحالى وبسبب الدور الكبير الذى تلعبه الاحزاب فى الحياة السياسية والبرلمانية، فقد النظام الفردى بريقه لأنه يؤدى فى غالب الأحوال الى اكتساح حزب معين يعتمد على اغلبية الاصوات . وهو ما يؤدي الى استبعاد نسبة كبيرة من مرشحي الاحزاب الاخرى.

○ هذا وقد اثبتت التجربة فى العصر الحديث ان الوصول الى مقاعد البرلمان اصبح متاثرا بعوامل اخرى غير العامل السياسى ومنها عامل رأس المال وعامل العنف وعامل القضية وجميعها عوامل بعيدة عن تمثيل القوى السياسية الحقيقية.

○ لهذا اتجهت كثيرا من الدول الى العدول عن نظام الانتخاب الفردى والتوجه الى نظام الانتخاب بالقائمة وكانت بلجيكا فى عام ١٨٨٩ هى اول دولة تطبق هذا النظام قبل تعميمه فى كثير من الدول.

○ ويتميز هذا النظام بالعدالة فى التمثيل بين مختلف القوى السياسية فى المجتمع واضعاف تاثير رأس المال والعنف والقبلية ومع ذلك فان هذا النظام يمكن المستقلين من وضع قائمة لهم قد تؤدى الى تمكين جزئيات من القوى السياسية من الحصول على مقاعد فى البرلمان، فمثلا فى الانتخابات التى تمت فى بولندا فى عام ١٩٩٣ تمكن ٢٩ حزبا من الحصول على مقاعد فى البرلمان الذي يصل عدد اعضائه الى ٤٦٠ عضوا، وحصل اكثر الاحزاب نجاحا على ١٢,٣٪ من مجموع مقاعد البرلمان، وبهذا لم يحصل أى من الاحزاب على اغلبية المقاعد.

تجميع المزايا

○ وقد ادت هذه العيوب الى التفكير فى نظام الانتخاب المختلط الذى يجمع بين مزايا الانتخاب الفردى ومزايا الانتخاب بالقائمة واهم مثال لهذا النظام نجده فى المانيا وفى المجر على انه رغم كل هذا فقد اختلفت الدول فى تطبيقاتها للنظم الثلاثة ، ومصدر الاختلاف الخصوصية السياسية، لكل دوله.

○ ولا شك ان التفكير فى وضع نظام انتخابى جديد امثل فى مصر مرجعه الرغبة الاكيدة فى احترام ارادة الشعب وتمكينها من التعبير عن نفسها بافضل الطرق وتحصينها من رأس المال والعنف والعصبية عن التاثير فى اختيار نواب الشعب ، ونجد أن كثيرا من الدول قد عكفت على تعديل نظمها الانتخابية بين الفينة والاخرى للوصول الى النظام الامثل.

○ وفى مصر تبدو جليا الدقة الدستورية والقانونية فى الأمرين :

أولهما : كيفية تمثيل المستقلين وماذا يكون الامر لو تنازع المستقلون فيما بينهم حول ترتيبهم فى قائمة أو اكثر من قوائم المستقلين وهل يسمح فى هذه المسالة لكل مستقل أن يضع اسمه فى قائمة على حدة؟ وهل يتفق ذلك مع نظام يحتم حدا أدنى لعدد اعضاء القائمة .

○ وثانيهما : هو أن القوانين الانتخابية لاتسمح للقائمة بالفوز.. الا إذا حصلت على نسبة معينة من اصوات الناخبين مثل ٤٪ أو اكثر فماذا يكون الحل بالنسبة لقوائم المستقلين اذا سمح بان تضم القائمة اسما واحدا أو عددا محدودا يقل عن العدد المطلوب فى القوائم الحزبية، كما أن عدم المساواة بين القواعد التى تخضع لها قوائم المستقلين وبين القواعد التى يخضع لها قوائم الحزبيين يعتبر مخالفة دستورية لمبدا المساواة .

لهذا يبدو مما تقدم أن الامر فى التوصل الى نظام انتخابى امثل ليس سهلا.

وعند هذا الحد اثرت مع الدكتور سرور رئيس مجلس الشعب بعض التساؤلات

اجابات منطقية

□ وهل يعنى هذا أن الوصول الى تشريع انتخابى أمثل مستبعد قبل مرورقت طويل.

■ لا يوجد شيء مستبعد وكل امر ممكن ولكنه يحتاج الى مزيد من التامل والدراسة للوصول الى تشريع يتفق مع مبادىء الدستور ويتجنب مساوىء التطبيق العملى ويعلى ارادة الشعب ويضمن الاستقرار فى البرلمان.

□ وألا توجد دول فى العالم استطاعت التوصل الى النظام الأمثل؟

■ نعم تمكن النظام الالمانى من ذلك وهو الذى يجمع بين نظام القائمة والنظام الفردى، ولكن تفاصيل هذا النظام معقدة بعض الشيء وتحتاج الى وعى انتخابى رفيع .

□ وهل يكون للاحزاب دور فى الوصول الى التشريع المرجو ؟

■ التشريع ليس حكرا على احد فالتشريع يبدأ من الفكر السياسى الذى ترتضيه جماهير الشعب واحزابها.

□ وألا توجد تشريعات حالية لمواجهة الظواهر السلبية التى تخدش سلامة الانتخابات ؟

■ هذه التشريعات موجودة فهى تجرم الرشوة الانتخابية والعنف والبلطجة ولكن تطبيقها يحتاج الى اثبات صعب ولهذا استطاع المنحرفون أن ينجحوا فى اختراق نصوص القانون .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية